يملكها وكيل قبض الدين
ان أمر بقبضه للكل
لو لم تكن بينة على الوفا
وكيله ضاع برهنا
رجوعه على الوكيل وارجع
اذ الى الوكيل بالخصومة
بخلاف الكفيل حيث يجبر
وكله بما له بالذي
لو اثبت المال لم يثبت رفع
والوكيل بالخصومة ان اقر
كما اذا استثنى الاقرار
فلو اقر عند ما صحا
صح الوكيل بالاقرار
وبطل توكيل من قد كفلا
من نفسه او عبده فقد عمل
او والمحتال من احالا
بخلاف من كان كفيل النفس
ووكيل سلطان ببيع المغنم
وصح أن يكفل من قد وكلا
ان صححت كفالة الوكيل
ان ضمن وكيل بيع ثمنا
ويرجع ان ادى بالضمان
ان صدق الغريم من قد ادعى
البينة بالاقل ثم ان حضر
والا يدفع الغريم ثانيا
بخلاف وكيل قبض العين
فخالف المخبر عن موكل
لغريمه فقضى به واستوفى
على الوفا الموكل ما امكنا
على الذي وكله ويتبع
ما اجبر ان في سوى الشاهد
على الخصومة على ما ذكروا
عليه جاز عند كل جهبذ
للخصم عنه فيما يسمع
صح لدى القاضي وعزله استقر
منها على الظاهر فيما اختاروا
وخرج عنها بمصدر حا
وبه ما قرن في المختار
بالمال بالقبض له ان وكلا
لنفسه الا بفرع قد نقل
بقبضه ممن عليه حالا
ووكيل تزويج ولو العرس
لانه محض سفير معلم
بقبض دين وبها قد اطلقا
تبطل ما صح من التوكيل
عن مشتر لم يحز فيما بتنا
والا لا يرجع بالبطلان
لو كيله بقبض دين دفعا
ما لله فصدق قد استقر
ورجع على الوكيل باقيا
في يده
في يده ولن يكن حكما وان
او قال عند القبض انك بري
كما اذا ما صدق ودفعا
وصدق وكيله بالحلف
وفي الوجوه ليس له استرداد كله
ان صدق المودع من قد ادعى
كمدعي شرائها من مالك
لو ادعى انتقالها بالارث او
اليه ان صدق ولم يكن
ما امر بدفعه لو انكرا
لو وكل بقبض مال فادعى
ودفع الا ان يبرهنا
وكل بالرد بعيب في امده
بان من قد اشترى بالعيب
حتى يحلف الذي قد اشترى
لو ردها وكيله فضرا
ان امسك المأمور بالشراء
ما دفع له ومنه نقدا
ان لم يضف لغيره ما عقدا
ان غاب مال قاصر والفقا
ان أقرض وأشهد عليه
ضاع فلا ضمان الا ان ضمن
من دسه كما حكوا في المهر
بمجرد الزعم ففيها يتبعا
في دفعه للموكل كالخصم
حتى يحق الغائب في المسئلة
لوكيل قبض وديعة مادفعا
وصدق مودعها ما قد حكى
وصية يؤمر بالدفع رأى
دين على الميت محيط به بعض
الموت الا ان يبرهن اخرا
غريمه ابرأه ما سمعا
وحلف الاصل فيها هنا
وذعم البائع ما قد حرمه
قد رضي ما رد عند الطلب
بخلاف ما من لغرم ظهرا
وصدق على الارضى تقررا
او التصدق او القضاء
حال قيام المال ما تعدى

باب عزل الوكيل

وصيه رجوعه تحققا
كالأب في الحكم هنا الدين
تصح ان كانت بضمن الدعوى
وان يعزل الموكل الا اذا
وشرطه علم الوكيل وعزل
صحيحة معلومة بالفحوى
تعلق الغير به في احدى
قبل وجود الشرط بالموصول

Copyright © King Saud University